



معهد
غرب آسيا وشمال أفريقيا

FRIEDRICH
EBERT
STIFTUNG

تطبيقات الأمن الإنساني



معهد غرب آسيا وشمال أفريقيا، آب ٢٠١٩



تم إنتاج هذا الدليل كملخص لسلسلة من الفيديوهات قام بتصويرها وإنتاجها معهد غرب آسيا وشمال أفريقيا «Friedrich-Ebert-WANA Institute» ضمن مشروع «تطبيقات الأمن الإنساني» بتمويل من منظمة «Friedrich-Ebert-Stiftung» في الأردن. إن الآراء المنشورة في هذا المنشور تمثل آراء المشاركين الخاصة، ولا تمثل بالضرورة وجهات نظر المنظمة، أو وجهات نظر معهد WANA. لمزيد من المعلومات الواردة في المادة المنتجة يمكنكم مراسلتنا عبر البريد الآتي info@wana.jo

حقوق النشر

لا يجوز إعادة طبع أي جزء من هذا المنشور أو إعادة إنتاجه أو استخدامه بأي شكل أو وسيلة دون الحصول على إذن خطي مسبق من الناشرين. للحصول على إذن لإعادة إنتاج المعلومات من هذا المنشور يرجى الاتصال بقسم اتصالات معهد WANA على info@wana.jo

المؤلف: ليلى الحاج وبارق محادين.

تحرير وتصميم: هديل قطامين.

صورة الغلاف: © Engin Akyurt CC0

نشره معهد WANA، شارع أحمد الطراونة ٧٠، الجبيهة، عمان، الأردن.
ص ب: صندوق ١٤٣٨.

طبع في عمان، الأردن.

© ٢٠١٩ معهد WANA. كل الحقوق محفوظة.

صنع في الأردن.

نبذة

تُعتبر مقاربات الأمن الإنساني محوريةً لتعزيز الاستقرار والمرونة أمام محركات النزاع المختلفة. حيث إنَّها تعالج طيفاً واسعاً من التهديدات التي يفرضها النزاع على استقرار الإنسان ورفاهه. في الأردن، تتخذ هذه التهديدات أشكالاً مختلفة، منها: انعكاسات عدم الاستقرار الإقليمي، مخاطر التطرف العنيف، تأثيرات التغير المناخي، تبعات أزمة اللجوء، إضافةً إلى مواطن الضعف المختلفة في منظومتي التعليم والتشغيل وغياب العدالة الاجتماعية بالسياق الأوسع. من الجدير بالذكر هنا هو افتقار الأردن، والمنطقة عموماً، إلى وجود قاعدة معرفية عملية علمية وموضوعية تساعد السكان المحليين على التعامل مع هذه القضايا. ومن هنا تأتي أهمية بناء قاعدة معرفية سهلة الاستخدام مُكوّنة من الممارسين المحليين والخبراء الوطنيين الذين يعملون ضمن مقاربات مختلفة في الأمن الإنساني.

ما هو الأمن الإنساني؟

على الرغم من عدم وجود إجماع على تعريف موحد للأمن الإنساني، إلا أن بعض سمات هذا المفهوم مقبولة بشكل عام من قبل الباحثين وواضعي السياسات والممارسين المختصين. أولى هذه السمات هو أن الأمن الإنساني يعتمد الفرد، وليس الدولة أو الأمة، كوحدة التحليل الرئيسة. ثانياً: يشمل الأمن الإنساني الحماية من العنف الجسدي والأمن بمعناه التقليدي، بيد أنه لا يقتصر حصراً عليهما. إذ يتوسع ليرتكز على سبعة أعمدة رئيسية حددها تقرير الأمم المتحدة الإنمائي لعام 1994 كالتالي: الأمن الاقتصادي، الغذائي، الصحي، البيئي، الشخصي، السياسي والمجتمعي. أما السمة الثالثة فهي أن مقاربة الأمن الإنساني تُحدّد صيرورة الأمن على المستوى الفردي بدلاً من مستوى المجموعة، وتُركّز بالتالي على مجموعةٍ متنوعة من التهديدات الأمنية الناشئة التي تواجه راحة الإنسان ورفاهه. من هنا، تتضح السمة الأهم لهذا المفهوم إذ ينعكس أي تطور أو ركوص في أحد جوانبه بشكل مباشر على باقي هذه الجوانب، فهي تعزز بعضها البعض بشكل متبادل.

بعد أن اكتسب المفهوم أهميةً كبيرة خلال فترة منتصف التسعينات، أصبح يُعرّف اليوم على أنه المظلة الجامعة التي تغطي مختلف الجهود الرامية نحو تعزيز المرونة والصمود في حل الصراعات في المجتمعات المحلية، وكذلك في اتخاذ تدابير منع التطرف العنيف. إذ ترى مقاربة الأمن الإنساني أن المُبادرات قصيرة الأجل والمعزولة لتعزيز المرونة أو منع التطرف العنيف ستظل قصيرة النظر ومحدودة الأثر، ما لم يتم طرحها وتطويرها في إطار رؤية رسمية وطويلة الأجل للأمن الإنساني.

المهمة

يقدم معهد غرب آسيا وشمال أفريقيا هذا الكتيب كجزء من "مشروع تطبيقات الأمن الإنساني". يسعى هذا المشروع إلى تسليط الضوء على تطبيقات الأمن الإنساني المختلفة في المجتمعات المحلية في الأردن، وذلك عن طريق مقابلة مجموعة من الخبراء والفاعلين المحليين ممن يعملون في مجالات المشاركة السياسية، التنمية الشبابية، تمكين المرأة، التشغيل والتعليم، التخطيط الحضري، أو الأمن المائي والغذائي في الأردن. حيث يقدم

كلّ منهم رؤية خاصة حول تطبيقات الأمن الإنساني في مجتمعه/ المحلي ومدى ارتباط هذه الرؤى إيجاباً أو سلباً بالمخاوف الوطنية الأوسع مثل التطرف وعدم الاستقرار أو بالفرص القائمة التي يجب استغلالها لاكتساب وتعزيز المرونة في حل الصراعات المحلية. ويمكن لفئات عديدة من أصحاب المصلحة والشأن المعنيين، مثل صناع السياسات ومناصري مقاربات الأمن الإنساني والخبراء الممارسين والجهات المانحة والناشطين الشباب، أن يستفيدوا من هذا المشروع الذي يقدم أداة صوتية مرئية تسلط الضوء على هواجس الأمن الإنساني المحلية. إضاءة تُنير الحديث وتُثريه من أسفل القاعدة الهرمية إلى أعلاها، وليس العكس.



الأستاذ حسن خزايلة

المدير العام لمؤسسة آفاق الأردن للتنمية والتدريب في
المفرق

1. التماسك المجتمعي واستضافة اللاجئين

"نعمل من خلال مؤسسة أفاق الأردن للتنمية والتدريب على تعزيز مفهوم الأمن الإنساني بواسطة تحقيق درجة من التماسك المجتمعي في المفرق. إذ تمتاز المفرق بالتنوع الثقافي والإثني ووجود اللاجئين من جنسيات عربية مختلفة كالسوريين والعراقيين والفلسطينيين، بعدد يوازي عدد سكان المدينة. يفرض علينا هذا الواقع المجتمعي أن نركز مشاريعنا على التبادل الثقافي وتقبل الآخر ومعرفة ثقافته، إذ يصعب على المجتمع أن يتقبل الآخر دون معرفة ثقافته، ولذا كانت الحاجة لبرامج تركز بالدرجة الأولى على سؤال: "من هو الآخر وكيف يفكر؟"

تكمّن أهمية هذه البرامج التوعوية في النتائج المترتبة على التنوع الثقافي، حيث للتنوع الثقافي أن يُدخل المجتمع إمّا في حالة سلم أو في حالة صراع. ولهذا كان لازماً وواجباً إنسانياً أن نساهم نحن في عملية الدمج.

بدأت المؤسسة عملية الدمج عند مناصفتنا لأعداد الموظفين والموظفات بين الأردنيين والسوريين والعراقيين والجنسيات الأخرى. حرصنا كذلك على أن تشمل الفئة المستهدفة في مشاريعنا الأردنيين والسوريين معاً. كما تختص برامجنا بفئة اليافعين كونهم الأكثر قدرةً على الاندماج والتواصل وبناء العلاقات، ممّا يؤدي إلى تفكيك الصورة النمطية المأخوذة عن الآخر وترسيخ مفهوم الأمن الإنساني.

إن الأمن الإنساني مفهوم شمولي ينطلق من مبدأ تكريس الحق. فكل إنسان له/ها الحق في الحياة الكريمة والتعليم والصحة. وعلى هذه الحقوق ألا تكون مرهونة بمكان أو صفة؛ فصفة "لاجئ" أقرب لكونها توصيف سياسي، بيد أن الاعتبارات الإنسانية تحتم إعطاءها الصبغة الإنسانية فقط. ومن المعلوم أن أزمة اللجوء السوري أثرت على حالة السلم المجتمعي في الأردن في بداياتها، فبدأ اللاجئ والمواطن الأردني يشعران بالظلم على حدٍ سواء. إلا أن ما يخلق التوترات ليس الظلم إنما الشعور بالظلم. ولغياب العدالة دوراً في توليد الشعور بالظلم، مما يؤدي إلى ظهور رد فعل إمّا على شكل عنف أو كره أو صناعة توترات إعلامية.

وعليه، فإن تعزيز العدالة يلغي الشعور بالظلم. لهذا يجب التركيز على أن حالة الأمن الإنساني حالة مستمرة وليست حالةً آنية، وتحقيقها مسؤولية تقع على كاهل كل من مؤسسات المجتمع المدني ومؤسسات الدولة. فالمجتمع المدني هو الأقدر على تصميم وتنفيذ مشاريع تُعنى بتحقيق حاجات المجتمع، لأنه جهة نابعة من المجتمع نفسه. تمّ على بعض مؤسسات الدولة مثل وزارات التربية والتعليم والتنمية الاجتماعية والشباب والتي لها دور كبير في تدريب وتأهيل المجتمع. وحيث إن الأجهزة الأمنية تحظى بثقة المجتمع عموماً، فهناك فرصة مهمة من شأنها أن تنقلنا من حالة الأمن التقليدي إلى حالة الأمن الإنساني في سبيل تعزيز التماسك المجتمعي محلياً.



المحامية إيفا أبو حلاوة

مجموعة القانون من أجل حقوق الإنسان (ميزان)

2. الوصول إلى العدالة

نعمل عبر مجموعة القانون من أجل حقوق الإنسان (ميزان) على توفير الحماية القانونية لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان عن طريق تقديم استشارات وبرامج توعوية وتدريبية للوصول إلى العدالة. ولكي نصل للعدالة، نعمل مع فئات ضعيفة وهشة مثل النساء ضحايا العنف والتمييز والأطفال فاقد السند الأسري وضحايا التعذيب وسوء المعاملة.

إن الوصول للعدالة عبر الطرق القانونية والرسمية من شأنه أن يزيد من إحساس الفرد بالعدالة مما يؤدي إلى عدم لجوءه للعنف. فغياب العدالة يؤدي إلى شيوع العنف وتمادي أصحاب السلطة في إساءة استخدام سلطاتهم وتهميش الفئات الأخرى. بينما يؤدي تحقيق العدالة إلى جعل الأفراد أكثر ولاء وانتماء للدولة.

تتمثل متطلبات الوصول للعدالة بسيادة قانون عادل يوافق المعايير الدولية ومعايير المجتمع، ووجود قضاء مستقل، وإمكانية اللجوء لآليات العدالة الرسمية. ولكن وجود قانون عادل لا يعني بالضرورة حصول المواطنين عليه إذا لم يتوفر لديهم الوعي الكافي بوجوده. وعليه بدأنا عن طريق مجموعة ميزان عام ٢٠٠٤ حملة توعوية هدفها تعزيز منطق الحق بدلاً من استخدام الوساطة والمحسوبية أو العنف لتحقيق العدل.

بدأنا نرى ثمار هذا العمل في عام ٢٠١١، إذ كانت معظم مطالبات المواطنين قانونية وحقوقية وتستند إلى الحقوق المضمنة في الدستور. ولهذا مع زيادة الوعي القانوني كانت هناك دعوة لمشاركة المواطنين بوضع القوانين، إما عن طريق مجلس نواب منتخب بطريقة شفافة عادلة ونزيهة أو عن طريق تعبير الناس عن أفكارهم مباشرة. وللمشاركة القانونية نتائج مثمرة، فكلما زادت مشاركة المواطنين في عملية صنع القرار، زاد احترامهم لهذا القرار ومراعاته. فمشاركة المواطنين في هذه العملية يبعدهم عن التطرف والشعور بالتهميش.

ولذلك على صاحب القرار أن يوفر آليات لإدماج المجتمع ليكونوا جزءاً من صنع القرار وإشاعة قيم الدولة بدلاً من جعلهم منساعين للقانون فقط. إن سيادة القانون تعني أن تنصاع السلطة للقانون لكيلا يصبح أصحاب السلطة فوق القانون. فعلى سبيل المثال: قانون الاجتماعات العامة تم تعديله على أثر المطالبات والاعتصامات في عام ٢٠١١، ولذلك شمل على تعديل مهم يمثّل بإعطاء الناس الحق في الاجتماع بإشعار الحاكم الإداري دون تقديم طلب له. ولكن في الممارسة العملية، يستطيع الحاكم الإداري إلغاء الاجتماعات العامة بصلاحيته الفعلية وليس القانونية. ويلاحظ أن عدم احترام القانون يتم من صاحب السلطة أيضاً مخالفاً بذلك حقوق الإنسان وتطبيق القانون، محدثاً خللاً في المنظومة القانونية.



الإعلامي محمد علاونة
مقدم برنامج مساحة رأي على إذاعة حسنى

3. تخفي خوف المشاركة السياسية

في البرنامج الإذاعي "مساحة رأي" نحاول فتح مساحات للحوار والنقاش مع الشباب بمختلف توجهاتهم وأعمارهم. ولأن الإعلام المجتمعي يهدف إلى إيجاد هذه المساحات وتبسيط الضوء على القضايا الشبابية والسياسية الطارئة في الأردن، واجهنا عقبات كثيرة كلها تصب في عدم قدرة الجمهور على تقديم حلول للمشكلات ومعرفة جذورها، بالإضافة إلى خوف الشباب من إبداء آرائهم بالرغم من وجود سقف مناسب لمناقشة المواضيع الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وغيرها بحرية.

يُعزى سبب خوف الشباب هذا إلى الصورة النمطية في المجتمع والتي عززت الخوف من التحدث بحرية في الجامعة أو الشارع أو في المساحات العامة. ومع ازدهار العمل الطلابي في الجامعات إلا أنه لم يصل بعد لأن يكون عملاً سياسياً، كما أن حالة الخوف والذعر تصل إلى إطلاق فرضيات بأن المجموعات الطلابية تخدم توجهات سياسية خارجية.

ولذلك يبتعد جزء كبير من الشباب عن المشاركة السياسية والحزبية بسبب الخوف من تبعاتها وقناعتهم بعدم القدرة على تغيير الواقع. إذ إن الشباب في حالة من اليأس اليوم بسبب الواقع السياسي والاقتصادي الذي يمر بالبلاد. ولذلك بدلاً من المساهمة في الحياة السياسية، تزداد دعوات ورغبات الهجرة، وتزداد حالة عدم الثقة بإيجاد ممثلين سياسيين قادرين على إحداث تغييرات تشريعية واقتصادية. إن حالة الضجر هذه تؤثر في الأمن الإنساني بكونها معيقاً لتحقيق مفهومه وركائزه وتحقيق الأمن الاقتصادي والمجتمعي عبر قنوات صنع القرار. كما يعتبر معظم الشباب السياسات الأمنية مصدر خوف. ولذلك لا بد من تعديل سياسات التعامل الأمني مع النشطاء السياسيين واحتوائهم.

وعلى الرغم من هذه المعوقات إلا أنّ ثورات الربيع العربي ساهمت في تحفيز الشباب للتغيير وترغيبهم بالحوار والإصلاح، انطلاقاً من مقارنة بلادهم مع الدول المتقدمة والمتحضرة. وحتى يكون التغيير مستداماً، لا بد من بناء جهود تشاركية. على المؤسسات الإعلامية خلق حالة من التوعية والتنقيف وفتح مساحات للحوار بين الشباب. وعلى الدولة أن تخلق مناخاً ملائماً لممارسة المشاركة السياسية بعيداً عن السياسات الأمنية التقليدية. وعلى الشباب أنفسهم أن يعوا أن مستقبل الأردن هو مستقبلهم، وأن يعززوا من إدراكهم لحقوقهم ومساهماتهم في تقديم حلول جديدة، وأن يخلقوا حالة من الأمن الإنساني لأنفسهم ومجتمعهم.



المحامية إسراء محادين

مديرة مركز قلعة الكرك للاستشارات والتدريب

4. معالجة الفجوة الجندرية

يركز عملي في مركز قلعة الكرك بشكلٍ خاص على تنمية المرأة سياسياً، وذلك لوجود مشكلةٍ كبيرة في المشاركة السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة للمرأة. يُلاحظ مثلاً أن الفجوة الجندريّة في الأردن تزداد تراجعاً في كلّ عام، بالرغم من وجود كمٍ هائل من المشاريع التي يتم تنفيذها في قطاع تنمية المرأة. وهذا يستوجب إعادة النظر بألية العمل على هذه المشاريع التي يتم فيها إهدار مواردٍ مالية وبشرية دون الوصول إلى النتائج المرجوة.

كما لا يمكننا التركيز على تطوير قطاع ما وتجاهل قطاع آخر. فإذا لم نستطع تحقيق الأمن الإنساني في قطاع المرأة كاملاً عبر تعزيز المشاركة السياسيّة والاقتصاديّة والوصول لمواقع صنع القرار، تكون النتيجة أن جزءاً كبيراً من المجتمع لا يتمتع بأمنه الإنساني. وهذا يدفعنا لأن ننتساءل عن تعريف الأمن الإنساني وانعكاس تحقيقه على المجتمع، خصوصاً أنّ مفهوم الأمن الإنساني غير متفق عليه بوضوح تام حتّى يومنا هذا. لهذا أتمنى أن تكون هناك آلية معينة لتوضيح الأمن الإنساني مفهوماً وأن يعمل كل مختص ضمن اختصاصه حتى يتم تحقيق الأمن الإنساني وقياس مدى تحقيقه.

تواجه النساء تحدياتٍ كثيرة تحد من مشاركتها السياسيّة، منها تحدياتٍ مجتمعيّة. فبالرغم من وجود مجتمعاتٍ أردنيّة تعزز من المشاركة السياسيّة للمرأة عبر التنافس الحرّ إلا أنّ مجتمعاتٍ كثيرة ترشح فيها العشيرة المرأة عبر الكوتا فقط لأسباب غياب الثقة بدورها. وأمّا التحديات الأخرى فقد لوحظت عندما عملنا على إجراء مجموعة مقابلات مع عضوات وأعضاء مجالس المحافظات. حيث اتضح من حديث السيدات أنهن يُحرمن من المشاركة في التدريبات والاجتماعات المنعقدة بحجة التزامتهن الأسريّة، بالإضافة إلى عدم الأخذ بأرائهن واقتراحتهن داخل المجلس مثل الأعضاء الرجال، وعدم مساعدة الإعلام لهن بتوضيح ودعم عملهن.

وهنا يمكننا التأكيد على دور الإعلام في تهميش دور المرأة. فعضوات المجالس بشكين من عدم وجود تغطية إعلامية لدورهن داخل المجلس، مما يعزز من الثقافة المجتمعية التي تتبنى نظرية عدم فاعلية المشاركة السياسيّة للمرأة. ولا يقع عاتق تغيير واقع المشاركة السياسيّة للمرأة على التحديات السابقة فحسب، فقد تبينت - أثناء تنفيذنا لمشروع حول قانون اللامركزية - حاجة بعض السيدات لدعم مهني وقانوني لمساعدتهن على القيام بأعمالهن والتواصل مع الإعلام.

لقد تم محاربة المشاركة السياسية للمجتمع بشكل عام وللنساء بشكلٍ خاص من قبل الدولة لفترة طويلة؛ بسبب تأثير بعض الإجراءات الأمنية التقليديّة في تحقيق الأمن الإنساني وتفعيل المشاركة السياسيّة، ممّا رسخ ثقافة مجتمعيّة تحارب العمل السياسي للرجال والنساء. ولهذا لا بدّ من تقديم توصيات تعمل على تفعيل المشاركة السياسيّة للمرأة تدريجياً. فرفع نسبة الكوتا في مجالس المحافظات من ١٥% إلى ٢٥% وغيرها من مواقع صنع

القرار التشريعي يعزز من وجود المرأة السياسي. كما أنّ على صنّاع السياسات إيجاد بيئة مناسبة لتنفيذ السياسات المتعلقة بالمرأة مراعين فيها النوع الاجتماعي.



د. ذوقان عبيدات

خبير تربوي

5. إصلاح التعليم كأولوية بعيدة المدى

يعد التعليم العامل الشرعي والوحيد لمعالجة جميع مشكلات المجتمع الأردني. ولذلك يجب إعادة النظر في العملية التعليمية على مستويين: المناهج والمعلمين. إذ يجب أن تُعلن مواصفات الطالب الأردني المراد تخريجه قبل البدء بتعديل المناهج، حتى يكون مواطناً منفتحاً على الفكر الإنساني، ومواطناً قادراً على التفكير والنقد والتحليل، وعلى إيجاد حلولٍ جديدة لمشكلاته وعدم توقفه عند الحلول القديمة، ومواطناً قادراً على احترام ذاته واحترام الآخر.

فخلال فترة عملي، قمت بتحليل مناهج عامي ٢٠١٥ و٢٠١٧ بناءً على معايير تتراوح ما بين مدى اهتمام المناهج في حقوق الإنسان وتعليم التفكير الناقد والتركيز على القيم الجمالية وتحديث المعرفة المذكورة. ولكن تبين أن المناهج والكتب المدرسية -التي من شأنها النهوض بالمجتمع برمته- تقدم عشوائيةً في طرح المواضيع. فمثلاً يُلاحظ وجود عشوائية في ذكر مفهوم الهوية وحقوق الإنسان وعدم بناء معرفة متكاملة مروراً بجميع الصفوف، وهذا ما قد يضر عملية بناء شخصية الطالب وتطويره، بل قد يؤدي إلى تطرفه.

يتضح عند تحليل الكتب المدرسية وجود عوامل تشجع على التطرف. فغياب مفهومي الهوية الوطنية والمواطنة لهما تأثير في الطلبة يوجههم نحو التطرف. فمعنى المواطنة أن يحبك وطنك ومعنى الوطنية أن تحبّ وطنك، والوطنية سلوكٌ فطري والمواطنة واجبٌ على الدولة. وفي ظل ما يعصف بالمجتمع اليوم، يمكننا ملاحظة عدم وجود هوية وطنية أو قومية أو إنسانية أو دينية واضحة. وهذا يدفعنا للسؤال: كيف لي أن أكون مواطناً حقيقياً وليس لدي مواطنة ولا هوية ولا أفكر ولم أتعلم التفكير؟

وكلّ للنهوض بالعملية التعليمية، يحق للمواطنين المساهمة في التعليم عن طريق المشاركة في المجلس الوطني للمناهج. وبسبب تنوع فئات وخلفيات المواطنين الثقافية ستكون الكتب المدرسية تمثل جميع فئات المجتمع. وهذا سيقع على عاتق المعلمين، إذ يجب تدريبهم وإعدادهم ليكونوا قادرين على نقل القيم من المناهج للطلبة كما هي من دون زراعة قيمهم الخاصة التي تختلف عن القيم الرسمية.

إذا قامت المناهج بإنتاج مواطن متوازن يفكر ويحترم الآخر؛ سيعزز هذا من الأمن الإنساني والمجتمعي، على خلاف ما قد تنتجه المناهج الحالية من شخصٍ متطرف.



تغريد جبر

المديرة الإقليمية للمنظمة الدولية للإصلاح الجنائي

6. العدالة الجنائية

نعمل عن طريق المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي على تقديم الدعم الفني والتقني للحكومات حتى تنهض بمنظومة العدالة الجنائية. ونتعاون لتحقيق ذلك بشكل أساسي مع قطاعات الشرطة والمُدعين العامين والقضاة ومراكز الإصلاح والتأهيل والسجون.

تكمّن أهمية العدالة الجنائية بارتباطها بتحقيق الأمن الإنساني على الرغم من الاختلاف بين مفهومي حقوق الإنسان والأمن الإنساني. تستند العدالة الجنائية إلى معايير حقوق الإنسان وتعمل على حمايتها، بينما يرتبط الأمن الإنساني بشعور الفرد بالأمان الناتج عن تحصيل حاجاته الأساسية.

وترتبط العدالة الجنائية أيضاً بشعور الفرد بالعدالة. فعند لجوء الأفراد إلى القنوات الرسمية والقانونية لإحقاق العدالة يؤدي ذلك إلى تعزيز ثقة الفرد بأجهزة الدولة القضائية والأمنية بدلاً من استمرار أزمة الثقة الواقعة تجاههم. ولحل أزمة الثقة بين الأفراد والأجهزة الأمنية، يجب العمل على عدة مستويات تبدأ بالإطار التشريعي وتستمر بالعمل مع أجهزة العدالة والأمن على بناء القدرات والتثقيف والتوعية ثم بتفعيل دور المحاسبة والمكاشفة المستقلة للأخطاء الواقعة على أفراد الأجهزة الأمنية. مما يؤدي إلى تعزيز الثقة بين المواطنين والأجهزة الأمنية.

وعلى صعيد موازٍ، يرتبط إصلاح المنظومة العقابية بالأمن الإنساني. فمنظومة العدالة الجنائية تغطي شريحةً من الأشخاص الذي انتهوا في مراكز الإصلاح والتأهيل أو السجون. إذ إن هذه الشريحة تحتاج إلى عناية خاصة بسبب تعرض بعض أفرادها لحالات تجنيد انتهت بجعلهم قياداتٍ في تنظيم داعش الإرهابي.

ولهذا يعمل جهاز الأمن العام على الرعاية اللاحقة وإعادة الإدماج للمساجين. فعلى المستوى الإقليمي، تعد تجربة الأردن في التعامل مع المتطرفين في السجون من أنجح التجارب في المنطقة. حيث كان الأردن أول من بدأ برامج الحوار الديني مع المتطرفين بهدف العمل على

توجيههم نحو الحوار الديني المعتدل. وكان للأردن جهوداً وقائية تتمثل بتدريب أئمة المساجد على تقديم رسائل تُعنى بمكافحة التطرف والإرهاب.

إن الجهود الأمنية مقدرة بشكلٍ كبير ولكنها ليست كافية. فالتحدي الذي تواجهه الدولة اليوم هو أن تقوم بدور الراعي للأفراد وأن تعمل على إدماجهم في المجتمع وتقديم الخدمات اللازمة. حيث يجب الاعتراف بأن الانفتاح والتعاون مع القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني من شأنه أن يساهم في منع ومكافحة التطرف في السجون وتوفير فرص عملٍ للسجناء بعد قضاء محكوميتهم. ولذلك فإن تعاون القطاع الخاص مع البرامج المتخصصة بتدريب السجناء سيوفر لهم وظيفة مع الجهة ذاتها أو غيرها مما يساعد على تحقيق الأمن الاقتصادي والمجتمعي للمجتمع ككل.



د. فيصل أبو سندس

المدير التنفيذي في مؤسسة البستان للتنمية المجتمعية

7. الأمن الغذائي وميزة الزراعة النسبية

" ليت الوقوف بوادي السير إجباري

وليت جارك يا وادي الشتا جاري "

خصّت هذه الأبيات منطقة وادي السير نتيجةً لتمييزها بمكونات عديدة كالمياه والزراعة والسياحة، وحفاظها على العادات والتقاليد والأعراف العشائرية، واعتبارها منطقة قروية بالرغم من توفر شروط المدينة فيها. تتميز منطقة وادي السير بالمنتجات الزراعية والغذائية كالتين والرمان والجوز، وأشجار البلوط والسنديان، بالإضافة إلى الاهتمام الحديث بزراعة الكستناء والفسق الحلي، والتي من شأنها أن تغطي جزءاً كبيراً من حاجات المجتمع الأردني.

تعد وادي السير مدينة منتجة للتين في الأردن. فسنوياً يُقام سوقٌ للتين ابتداءً من شهر حزيران وحتى شهر تشرين الثاني. إذ إن أسر المنطقة تعتنش من هذه الزراعة. وبسبب وفرة المحصول، بدأنا عملنا بتشجيع السيدات على الاستفادة من المنتجات الزائدة بعمل الفطين والجوز الناشف والمربيات، حتى تستمر الفائدة المالية على مدار السنة.

ولهذه الأسباب، بدأت عملي كمدير تنفيذي لمؤسسة البستان للتنمية المجتمعية. حيث تهدف المؤسسة إلى تحقيق التمكين الاقتصادي وتوضيح مفهوم الأمن الغذائي عبر تشجيع سكان المنطقة على إعادة إحياء المناطق الزراعية عن طريق إقامة استراحات زراعية وسياحية بدلاً من بيع الأراضي وإقامة مشاريع بناءية عليها بدلاً من الاستغناء عن الثروة والأراضي الزراعية. منطقة الكرسي مثلاً كانت معروفة بعدها، لكن الآن أصبحت مليئة بالمباني.

فتم اختيار منطقة وادي السير كنموذج أولي حتى ننطلق منه إلى بقية مناطق الأردن. فكل منطقة تتميز بميزات زراعية نسبية عن غيرها، ولهذا لا بد للدولة أن تشجع المزارعين وأصحاب الأراضي على استثمارها زراعياً حتى تؤثر إيجاباً في ميزانية الدولة. فبدلاً من الاستيراد، تستطيع غالبية المناطق في الأردن مثل وادي السير ومأدبا وعجلون وسهول حوران والمناطق الصحراوية وغيرها توفير الكميات والنوعيات المناسبة للاستهلاك المحلي.

يتضمن عملنا أيضاً إقامة bazارات للأكلات الشعبية تقوم بالعمل عليها سيدات المنطقة. وللbazارات نتائج عديدة، منها: تحقيق تمكين اقتصادي واجتماعي وغذائي للسيدات عبر حصولهن على عوائد مالية وزيادة التلاحم المجتمعي وتقديم منتجات زراعية وصحية. فكان نجاح bazارات وادي السير خطوة لبدء المشروع في بقية محافظات المملكة.

ولكن حتى نستطيع الوصول إلى الأمن الغذائي، يجب أن تخدم سياسات الحكومة الزراعة وتصل إلى فهم شامل للأمن الغذائي والاقتصادي. حيث إن الأمن تم اقتصره على الأمن العسكري وأمن الحدود والدولة، ومفهوم الأمن الغذائي مشوّه للغاية. وذلك نتيجة لإقرار نظام الأبنية والسماح بالتوسع العمراني في المناطق الزراعية والغنية مائياً. ولهذا نعمل ضمن المؤسسة على تغيير المفاهيم، والتركيز على مفهوم الأمن الاقتصادي والاجتماعي والغذائي لما تحققه للمواطنين والدولة من استقرار وسلم مجتمعي.



م. علي المكاحلة
مدير شركة DU3

8. الريادة والتشغيل

نقدم عبر عملنا في DU3 خدمات موجهة لقطاع التعليم، حيث تهدف إلى تعزيز الأمن الإنساني عن طريق تطوير مهارات الطلبة لتواكب الثورة الصناعية الرابعة بالرغم من عدم مواكبة التعليم الحالي لها. وهذا ما دفعنا لنعمل على تعزيز المحتوى المدرسي والجامعي وتقديم محتوى تكنولوجي جديد مثل: الواقع الافتراضي وتكنولوجيا التصنيع الرقمي والترميز وغيرها. ولكن يبقى تطوير البنية التحتية لدخول مثل هذه التكنولوجيا إلى المنظومة التعليمية من تجهيز المختبرات وإحضار معدات وبرمجيات معينة هو الأهم.

يرجع سبب تطوير التعليم إلى الحالة الاقتصادية والتشغيلية في الأردن والعالم. إذ إن مستقبل التشغيل سيأخذ مساراً مختلفاً، ووظائف عديدة ستختفي أو سيتغير شكلها ووصفها بعد ١٠ سنوات. فمثلاً، وظيفة القاضي قد تختفي، ليأخذ محلها نظام الذكاء الاصطناعي ولذلك تزداد الحاجة لتعديل المناهج وإدخال التكنولوجيا لقطاع التعليم.

وبالرغم مما تقدمه الشركات التكنولوجية الناشئة، إلا أنها تواجه تحديات عديدة، تتمثل بنقص التمويل الحكومي والاستثماري، وتضييق السياسات الأمنية التقليدية، وعدم إيمان المستهلك الأردني بالشركات المحلية ونقص الكوادر والمهارات التكنولوجية.

يعود سبب قلة حصول الشركات الناشئة على التمويل إلى نقص ثقة جهات التمويل "المستثمرين" بالسوق الأردني والعربي وبالرياديين عموماً. ولذلك لا بد من وجود دعم أردني حقيقي للرياديين، وتسييل الضوء عليهم، وزيادة حصتهم بالسوق المحلي والإقليمي. تواجه الشركات الناشئة مشكلة أخرى تتمثل بعدم وجود تعريف واضح للريادة، ولكننا نتأمل أن تكون وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة الجديدة قادرة على التوصل لتعريف شامل وواضح للريادة، وتقديم مساعدة عن طريق تشريعات خاصة بالجمارك والضرائب، وتقديم دعم مالي حقيقي للشركات الناشئة. إن وجود حاضنة حكومية لهذه الشركات يسهل وصولها إلى الأسواق الخارجية مما يزيد من الاستثمار والتمويل وطرح وظائف جديدة.

تعمل السياسات الأمنية التقليدية على تأخير عمل الشركات الناشئة. فعلى سبيل المثال، مرت الطابعة ثلاثية الأبعاد بالعديد من المراحل حتى سُمح بالعمل بها بشكل كلي، ابتداءً من منع دخولها الأردن ومروراً بالعمل بها بشكل جزئي حتى استخدامها في الشركات والمنازل وإعفائها جمركياً. ولعل ذات التدقيق الأمني يرافق الروبوتات الطائرة اليوم، فمثلاً مؤخراً كان يُسمح بإطلاق هذه الروبوتات بوجود رجل أمن. وبهذا فإن التدقيق الأمني مطلوب، ولكن يجب أن نسرّع من دخول هذه التكنولوجيا إلى الأردن، ولهذا يُفضل أن تكون هناك خطة أمنية واضحة قبل دخولها حتى يستطيع ويستعد الناس للتعامل معها.



د. ديارا الطراونة

قسم العمارة والتخطيط العمراني، الجامعة الأردنية

9. التخطيط الحضري

في بداية تطبيق نظريات التخطيط الحضري، كانت إحدى مهماته الأساسية توفير الحاجات الإنسانية من السكن وفرص العمل والغذاء وغيرها. ثم بعد تطور النظريات ودخولها بالمعاصرة، أصبح التفكير بحملات كسب التأييد وحقوق الإنسان ودور الإنسان بالعملية التخطيطية أهم، وأصبحت هناك نهج تشاركي بين الفرد والمخطط الحضري، وبهذا لا تقتصر عملية التخطيط الحضري على المخطط وحده.

تقوم إحدى ركائز تحقيق الأمن الإنساني على النظرية الفلسفية "العدالة الفراغية" والتي تعني تطبيق العدالة الاجتماعية ضمن الفراغ الحضري. وبناءً عليه، والتي تتضمن انخراط الفرد في عملية تصميم وتخطيط الفراغ الحضري بدلاً من توفيره له من قبل المخططين الحضريين.

بشكلٍ عام، خاض مفهوم الأمن الإنساني تطورات عديدة، حيث تغير من تغطية الحاجات الأساسية من السكن وفرص العمل والأمن الغذائي والمواصلات المرتبطة جميعها بتطبيق التخطيط الحضري، حيث ركزت التقارير والدراسات الصادرة في بداية الأزمات على السلوك الاقتصادي، وعلى المشاكل التي تتعلق بالضغط على المصادر الضئيلة مثل مصادر المياه والبنية التحتية، ليغطي مفهوم الأمن الإنساني مرحلةً جديدةً تشمل حملات كسب تأييد وأهداف التنمية المستدامة والتأكيد على أن تساوي الأفراد، وتغير التوجه ليشمل مستويات اجتماعية وثقافية. وبهذا تكون العدالة الاجتماعية والشمولية في تطبيق التخطيط الحضري عوامل فاعلة في تحقيق الأمن الإنساني.

إن التخطيط الحضري يتكون من مجموعة من الطبقات مثل المواصلات والإسكان والتطور الاقتصادي، وهذه العناصر المختلفة تلعب دوراً في تحقيق الأمن الإنساني. فمثلاً، إذا كانت المواصلات مهياًة، فسيحظى الفرد بفرصة عمل.

يعد مخطط عمان الشمولي أحد أهم المخططات التي تم تصميمها من قبل أمانة عمان. ولكنه لم يتنبأ بحدوث أزمات سياسية مثل الأزمة السورية أو اقتصادية مثل الانهيار الاقتصادي،

والتي أدت إلى ظهور ظروف غير متوقعة مثل الزيادة السكانية. وبالتالي كانت هذه الظروف غير معكوسة على التخطيط الحضري. فقد كان متوقعاً تبعاً للمخطط الحضري أن يبلغ عدد سكان عمان ٤ ملايين نسمة خلال عشرة سنوات قادمة، ولكنها اليوم تبلغ ٤,٥ ملايين. إذن قدرة المخطط الحضري على التوقع من الممكن أن تساعد على حل هذه المشاكل.

وعلى ضوء الإرهاصات السياسية الحاصلة والتي انعكست على المشهد الحضري ليس فقط في الأردن ولكن على الدول المحيطة أيضاً، برزت تحديات عديدة في مجال التخطيط الحضري، أهمها: أزمة اللاجئين والمجتمع المستضيف. ولذلك على المخطط الحضري أن يتبنى فكراً مستداماً وشاملاً. ومن أجل تحقيق هذه الرؤية المستدامة يجب على المخطط الحضري أن يكون مطلعاً على جميع أنواع الاستدامة الاقتصادية والسياسية والحضارية والتكنولوجية التي تساهم في بناء الدول الحديثة.

يعيش العالم اليوم في عصر البيانات الضخمة (Big Data)، ولذلك على المخطط الحضري أن يكون مواكباً للتحديات الحاصلة في المنطقة والعالم، وعليه أن يكون منخرطاً مع الناس، ومفعلاً دور المشاركة المجتمعية ودور المجتمع المدني في بناء المجتمعات وتطوير الفراغات الحضارية بما يحقق الأمن الإنساني.



م. عدنان زواهرة

مدير اتحاد الزرقاء للمنظمات غير الحكومية البيئية

10. الأمن البيئي

يعد الأمن الإنساني منظومة متكاملة، تعمل على تحقيقه مجموعة من الجوانب، منها: الأمن البيئي والمائي والصحي والاجتماعي وغيره. والبيئة بشكلٍ خاص ارتباطاً مباشر بحياة الإنسان، فكل ما يؤثر في البيئة يؤثر في أمن الفرد. فمثلاً، يُعتبر التغير المناخي أحد أهم التحديات التي تواجه العالم والأردن اليوم وينتج عن هذه الظاهرة أضراراً متعلقة بالتغير في معايير الطقس مثل اختلاف درجات الحرارة ومعدلات هطول الأمطار وتطرف الظروف الجوية.

شهد الأردن في الآونة الأخيرة موجاتٍ متتالية من البرد والحر وهطولات مطرية كان لها انعكاسات على الأمن الإنساني. فالهطولات المطرية التي تزيد عن الوضع المألوف تؤدي إلى الإضرار بخدمات البنى التحتية، مثل: الجسور والطرق والاتصالات والكهرباء مما يؤثر في حياة البشر ودخلهم المالي. وإن استمرت هذه الظروف الجوية المتطرفة سنشهد نوعاً جديداً من اللجوء "اللجوء البيئي"، وبالتالي سيؤدي هجر الإنسان منطقتَه مضطراً إلى الإخلال بالأمن الإنساني.

حتى نحقق مفهوم الأمن البيئي لا بد أن تتوفر منظومة تشريعية متكاملة. وفي الأردن، لدينا منظومة تشريعية تعد من أفضل المنظومات في الوطن العربي. ولكن بالرغم من وجود تشريعاتٍ بيئية إلا أنها غير مُفعّلة على أرض الواقع. إذ لا بد من تفعيل المنظومة التشريعية، وتوفير برامج تدريبية، ورفع كفاءة العاملين في هذا المجال حتى يستطيعوا تأدية متطلبات المنظومة التشريعية، وتطبيق المساءلة القانونية.

تغيب المساءلة القانونية لمخالفات كثيرة، منها: تحول منطقة وادي الشومر والتي تعد من أجمل مناطق محافظة الزرقاء إلى مكبٍ للنفايات. عدا عن حرق نفايات الوادي في الصيف مما يؤدي إلى تلويث الجو والتأثير سلباً في حياة سكان المنطقة. وتعد هذه المخالفة نتيجة لعدم تفعيل القوانين وعدم متابعة تطبيقها بالرغم من كونها أداة لتحقيق الأمن الإنساني للفرد.

لا يقتصر الشأن البيئي على جهةٍ دون أخرى، لكونه يمس حياة البشر بالدرجة الأولى. وبالتالي فهي مسؤولية جماعية تتشارك فيها وزارة البيئة والحكام الإداريين والشرطة البيئية والبلديات ومؤسسات المجتمع المدني. ولكن يحدث الخلل عند قيام البلديات بطرح المخلفات في وادي الشومر مثلاً، وعدم قيامها بتنفيذ القوانين. ولذلك تعد مؤسسات المجتمع المدني الجهة الأكثر حرصاً على البيئة. ولهذا على الجهات الرسمية أن تتخلى عن المعاملة التفضيلية لمجموعة من مؤسسات المجتمع المدني والتعاون مع جميع المؤسسات.

يوجد أكثر من مئة مؤسسة مجتمع مدني مُرخصة تعمل في مجال البيئة مما يعني أن على الجهات الرسمية المعنية تفعيل دورها وإيجاد شراكات وإعطائها صلاحيات وإمكانيات حتى نحصل على نتائج ملموسة تحتوي الوضع البيئي الراهن وتوفر الحماية اللازمة للإنسان.

الأمن الإنساني أردنياً

عند التعمق والتأمل في الأوجه المحلية المتعددة لتعزيز الأمن الإنساني في الأردن الواردة في هذا الكتيب، يمكن استخلاص ثلاث مخرجات رئيسة تُمكن الفاعلين المحليين وصنّاع السياسات من إحراز تقدم ملموس في هذا المجال.

أولاً، ينطلق معظم الخبراء والعاملين في مجالات الأمن الإنساني من مواطن الخلل والضعف، وهي مهمة بلا شك. إلا أن الانطلاق منها في الحديث عن المفهوم يحد من قدرة صانعي السياسات على بلورة المفهوم عملياً بنظرة مستقبلية. إن تحديد مجالات العمل المستقبلية يتطلب بالضرورة توفير القاعدة المعرفية حول مجالات الأمن الإنساني ومتطلباته لتوظيفه محلياً؛ حيث يعاني العاملون في هذا المجال من غياب المعلومات الأساسية التي من شأنها أن تنظم وتوثق وتُفصّل عملهم. وهي معلومات تشكل قاعدة معرفية يجب على الهيئات الحكومية توفيرها للعاملين في هذا المجال.

على سبيل المثال، إن افتقار المملكة لخارطة تبيّن الميزة الزراعية للمناطق المختلفة في الأردن يؤثر في التشجيع على تفعيل هذه الميزة، ويحدو هذا بأصحاب الأراضي والمناطق الزراعية إلى بيعها أو إقامة المشاريع البنائية عليها دون علمهم بالضرورة بما تحمله هذه الأراضي من ميزة زراعية واقتصادية. في مجال آخر، يوجد قصور معرفي في إدراك اتجاهات واحتياجات سوق العمل المستقبلية على ضوء التطور التكنولوجي المتسارع وتيرةً وحضوراً كجزء من هواجس الشباب المتعطّل عن العمل أو الذي يعاني من البطالة المقنّعة. وينتج عن ذلك توسع الهوة بين متطلبات سوق العمل (الحالية والقادمة) ومخرجات التعليم بدلاً من ردمها. وفي المثاليين، يمكن الجزم بأن حالة الغياب المعرفي هذه لا تفضي إلى جهود فاعلة لتعزيز الأمن الإنساني.

ثانياً، عند البحث في مواطن الاتفاق والاختلاف بين التطبيق المحلي للأمن الإنساني في الأردن من جهة وبين إطاره النظري العام من جهة أخرى، يتضح أن التطبيقات المحلية تتفق وسمتين عامتين للمفهوم النظري. فهي تتفق أولاً مع سمة اعتماد الفرد، وليس الدولة، كوحدة العمل والتحليل الرئيسية. أي إن برامج الأمن الإنساني المحلية تركز على الفرد وأمنه

واستقراره ورفاهه بالدرجة الأولى، ومن ثم بأمن المجتمع واستقراره. وهذا نهج يتفق والمفهوم النظري ويستثمر في تعزيز الأمن الإنساني ابتداءً من الفرد وصعوداً نحو المجتمع والدولة لاحقاً، ويفضل الاستمرار فيه والبناء عليه.

أما السمة الثانية التي تتفق فيها تطبيقات الأمن الإنساني المستعرضة في هذا الكتيب مع المفهوم النظري للأمن الإنساني فهي سمة التعزيز المتبادل بين أعمدة الأمن الإنساني المتنوعة. ومن البديهي أن شمولية الأمن الإنساني تأتي من كونه مفهوماً وقائياً بدرجة كبيرة. وهذا ما يعطيه القدرة على تعزيز المرونة والصمود لمنع نشوب الصراعات وتحقيق الاستقرار. بيد أن التطبيقات السابق ذكرها للأمن الإنساني في الأردن تكشف عن وجهين إضافيين لهذه المقاربة بصيغتها الأردنية؛ وجه إجرائي ووجه علاجي. يعزز الوجه الإجرائي من المرونة خلال فترات الخلل والضعف، بينما يقدم الجانب العلاجي حلاً وتوصيات تستشرف الحالة المستقبلية. لذلك، فإن تطبيقات الأمن الإنساني في الأردن تقدم المفهوم بثلاثة أبعاد: البعد الوقائي والإجرائي والعلاجي. هنا تكمن أهمية هذا الترابط. ويمكن لهذه الميزة أن تكون من أبرز النقاط التي يجب استغلالها في اكتساب وتعزيز المرونة من أجل معالجة هواجس الأمن الإنساني المحلية.

ثالثاً، تغطي التطبيقات المختلفة الواردة في هذا الكتيب مراحل مختلفة من طيف تحقيق الأمن الإنساني، وبالتالي فهي توفر نقاط تدخل متعددة لمعالجة أوجه الخلل ومواطن الضعف المتنوعة. بدءاً من الشق التعليمي ودوره في النشأة وغرس قيم كالمواطنة الفاعلة والتنوع لدى الأطفال، مروراً بالمشاركة السياسية للشباب والمرأة عند بلوغهم قانونياً، وليس انتهاءً بالنهوض في منظومة العدالة الجنائية التي تُطبق على الخارجين عن القانون والأفراد المعرضين لخطر التجنيد الإرهابي داخل مراكز الإصلاح والتأهيل.

وبشكل عام، فإن مواطن الخلل القائمة في تطبيقات الأمن الإنساني الحالية تحفز بحث الأفراد عن بدائل. وبالتالي على أصحاب المصلحة والشأن المعنيين، من صنّاع سياسات وخبراء وممارسين وناشطين، أن يبحثوا في سبل ضمان توفير بدائل بناءة قادرة على التصدي للمشاكل القائمة فكرياً وسلوكياً. إحدى هذه السبل ترتبط بالوقوف أمام الصورة النمطية للأمن ودور السياسات الأمنية في تحفي أو إنباط بدائل عن سواها، والوقوف كذلك أمام سؤال التنوع

وقبول الآخر الذي وجب على الأردن الوقوف أمامه بشكل مباشر منذ اندلاع الأزمة السورية وتداعيات أزمة اللجوء التي تبعتها، والاستثمار في حاجات المنظومة التعليمية من كفاءات مهنية وأساليب تدريسية.

بالمحصلة، لا بديل عن الاستمرار في قراءة مشهد الأمن الإنساني محلياً، من أسفل الهرم إلى أعلاه. والتسبيق المحلي لهذا المفهوم يستوجب الوقوف على المخرجات الثلاث الأنف ذكرها في سبيل بناء مقاربة شاملة للأمن تركز على قاعدة معرفية صلبة، لا تفرض خطأً فاصلاً بين الوقائي والعلاجي، وتراعي التداخل الوثيق بين مواطن الخلل ومواطن المنعة على حد سواء.



م
ه
و
س

غرب آسيا وشمال أفريقيا

هاتف: +٩٦٢٦٥٣٤٤٧٠١ | الجمعية العلمية الملكية، ٧٠ أحمد الطراونة، عمان، الأردن | info@wana.jo

www.wanainstitute.org